جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

القيم الاخلاقية لجهاز الامن وتطبيقاتها في مجالات العمل الامني

الدكتور : التهامي نقرة

الرياض

1408 هـ - 1988 م

القيم الأخلاقية لجهاز الأمن وتطبيقاتها في مجالات العمل الأمني

الدكتور التهامي نقره(*)

التمهيـــــد:

ان التمهيد لهذا الموضوع الحيوي الهام يقتضي تحديد ثلاث عبارات وردت فيه، وهي **الأمن، والقيم الأخلاقية، وجهاز الأمن.**

١ - فمعنى الأمن:

زوال الخوف واطمئنان القلب، والشعور بالسلامة في حياة الفرد والمجتمع بالوطن. قال تعالى: ﴿واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا﴾[1] لأن الله حرم مكة المكرمة يوم خلق السماوات والأرض، كما جاء في الصحيحين عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، أن النبي (ﷺ) قال يوم فتح مكة «ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة، وانه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي الا ساعة من نهار، ولا يعضد شوكه ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته الا من عرفها .» الحديث.

جعل الله بيته في أمن من العدو، فحرم أن يحمل فيه السلاح بعد أن كانوا في الجاهلية يتخطف الناس من حولهم كما أشار الى ذلك القرآن الكريم.

(*) رئيس قسم القرآن بالكلية الزيتونية. تونس.

١ - سورة البقرة. الآية: ١٢٥

وبين الأمن والايمان علاقة وثيقة لا من حيث أصل الاشتقاق فحسب، بل هي علاقة النتائج بالمقدمات، والأسباب بالمسببات اذ الأمن أثر من آثار الايمان وثمرة من ثمراته كما ورد ذلك في أكثر من آية

قال تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا﴾[1] فإذا كان الايمان اذعاناً للحق بتصديق القلب واقرار اللسان وعمل الجوارح، فان الله تعالى جعل من آثاره في النفس وفي الحياة أمناً لا تزدهر حياة أمة ولا تتم حضارتها الاَّ في ظله، فهو من أجل نعم الله على خلقه، إذ منَّ به على قريش في قوله: ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾.

ومجرد الشعور والاحساس بالأمن سعادة فريدة من نوعها في حياة الانسان. والايمان الخالص من شوائب الشك والشرك هو الذي يتحقق به الأمن. قال تعالى: ﴿الذين آمنو ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾[2]

وكان ذلك مما حاجّ به ابرهيم عليه السلام قومه المشركين، فقال عز وجل: ﴿وحاجّه قومه، قال: أتحاجوني في الله وقد هدان، ولا أخاف ما تشركون به الا أن يشاء ربي، وسع ربي كل شيء علما أفلا

---

١ سورة النور. الآية: ٥٥.

٢ - سورة الأنعام. الآية: ٨٢.

تتذكرون * وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون انكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا. فأي الفريقين أحق بالأمن ان كنتم تعلمون﴾[1]

فليس من شأن القلب السليم أن يركن الى الباطل ويطمئن اليه، أو يأمن بما يحدث منه الخوف والنقمة، وقد خلقه الله على فطرة قويمة يميز بها الخير والشر ووظيفة العقل أن يؤثر على الارادة ويتغلب على النزعات والنزوات لينجو من السوء. قال تعالى: ﴿من يعمل سوءاً يجز به، ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيرا﴾[2]. فكيف يأمن ذو العمل السيء من سوء الجزاء، والله سبحانه وتعالى ينكر عليه أمنه وغفلته عن عذابه: ﴿أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض أو يأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون﴾[3].

وانما يخشى فقد نعمة الأمن من كفر بنعم الله فاهدرها أو استعملها في غير ما أعدت له كظلم نفسه بالتقصير في حق ربه وظلم الناس بالسلطة وقهر الضعيف بالجاه وايذاء الغير بالمكر والتهافت على الشهوات بالمال.

ومن نسي ربه في نعمائه، واستمر في غلوائه وكبريائه ولم يخش سوء العاقبة في بأسائه وضرائه فقد تعرض لسخط الله ونقمته. وما أكثر جحود الانسان وكنوده لربه في رخائه ونعمائه!

﴿وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله، فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما

١ سورة الأنعام. الآية: ٨١.
٢ - سورة النساء. الآية: ١٢٣
٣ - سورة النحل. الآية: ٤٥.

كانوا يصنعون﴾[1] ولقد صدق الشاعر الكبير محمد اقبال حين قال:

إذا الايمان ضاع فلا أمان ولا دنيا لم يحي دينا

٢ - ومعنى القيم الأخلاقية:

أن تكون الغاية من القول والتصرف ايمان الانسان بأنها موافقة للمثل العليا التي أخذت مكانها في فطرته السليمة، وانها تستهدف الفضيلة التي يتميز في ضوئها الخير والشر، والرشد والغي، كما تهدف الى ما يرضي الله وينفع الناس، وينهض بالمجتمع في جميع المجالات التي تنهض بالمجتمعات كالصلاح والتقوى والتحابب والتعاون والتكافل والاستقامة وشرعية الكسب، والمعاملة بالحسنى فتتحد الارادتان والغايتان: ارادة الله وغايته، وارادة الانسان وغايته

وللقيم الأخلاقية تأثير على نظرتنا وارادتنا ونفسيتنا في الأقوال والأفعال والأشياء، إما بالموافقة والملائمة، وإما بالمفارقة والتنافر ونفوسنا هي التي تضفي عليها القيمة، وذلك بحسب تفاعلها معها، وبحسب ما نحس فيها من خير.

بيد أن هذه القيم الخلقية يجب تحديدها بمعايير مضبوطة تمكّن من تقويمها بصورة موضوعية فما هي هذه المعايير؟

ان علماء الأخلاق مختلفون فيها، وأنا لا أحب أن أخوض في مناقشة آرائهم ومذاهبهم المختلفة في نوعية المعايير الخلقية التي يعتمدونها عند التقويم، كالتكيف البيئي الذي نادى به (سبنسر)، ويعني التوافق مع البيئة؛ والمذهب التجريبي أو البراجماتي الأمريكي

---

١ سورة النحل. الآية: ١١٢

الذي يقيس الأعمال الأخلاقية بآثارها، أي بمدى ما ينتج عنها من نفع مادي أو معنوي. والمذهب العقلي الذي تمتد جذوره الى فلاسفة الاغريق والى المتكلمين من المعتزلة، والذي يعتبر عندهم المعيار الوحيد للتمييز بين الخير والشر والصلاح والفساد، ولكن أحب أن اقتصر على بيان مفهوم القيم الأخلاقية من وجهة النظر الاسلامية التي تنقسم معاييرها الى قسمين لا يصح أن يستقل أحدهما عن الآخر أو ينفصل، وهما:

١ ـ المعايير الشرعية:

وتمثلها جملة من المبادىء والفضائل دعا اليها الاسلام وبيَّن في جلاء ما يريده الله لعباده وما ينبغي أن يكون عليه سلوكهم في هذه الحياة وصلتهم بالله وبأنفسهم وبغيرهم من الخلق، وقد بسطها القرآن والسنة لتكون مناراً للهداية الربانية في ظلمات الحياة، كالاخلاص لله في الأعمال، وتحري الصدق في الأقوال، وتجنب الكذب والرياء، والمحافظة على العهود والأمانات، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى، والمساواة والعدالة والتسابق الى الخيرات والفضائل واتقان العمل، والاعتدال والتوسط في الأمور ونحو ذلك مما يدخل في معايير الأدب مع الله وحسن الخلق مع الناس.

ويرتبط هذا المعيار وثيق الارتباط بالقسم الثاني ويخضع له كل الخضوع وهو:

٢ ـ المعايير الذاتية الداخلية:

وتتمثل في القوة العقلية وفي القوة الوجدانية أو الروحية فيظهر دور العقل باعتباره معياراً لوزن المواقف والتصرفات بالاجتهاد

والرأي فيما لم يرد فيه نص بكتاب الله أو سنة رسوله ولهذا وجهنا الله تعالى الى مراعاة السنن والأسباب فقال: ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾[1].

وأما القوة الوجدانية أو الضمير الأخلاقي: فهي القوة الفطرية التي تجعل الانسان السوي يشعر بالرضى والارتياح اذا فعل الخير، وبالقلق والندم اذا فعل الشر، وذلك لقول النبي (ﷺ) فيما رواه مسلم في كتاب البر والاثم: «البر: ما اطمأنت اليه النفس، واطمأن اليه القلب. والاثم، ما حاك في نفسك وتردد في الصدر».

وفي رواية: «ما كرهت أن يطلع عليه الناس وان أفتاك الناس وأفتوك».

فالفطرة مجرد قوة مستعدة للتمييز بين الطيب والخبيث، ودليلها المثبت لوجودها أننا نحس في قرارة نفوسنا بهذه الحقيقة وبذاك الشعور.

ويدخل في هذا القسم من المعايير الاسلامية للقيم الأخلاقية **الدافع الداخلي** كالنية والقصد والغاية التي هي آخر ما يهدف اليه الانسان من وراء فعله، ومن هنا ندرك كيف أن النية الحسنة تجعل الأعمال المباحة عبادة يثاب فاعلها عليها، وكيف أنها لا تعتبر حسنة ولا قبيحة في ذاتها، بل بالنية التي تدفع اليها[2].

---

١ ـ سورة الحشر الآية: ٢

٢ ـ مقداد يالجن. الاتجاه الأخلاقي في الاسلام. القاهرة. ١٩٧٣ ص. ٢٨٦ ـ ٢٩٠

٣ ـ وأما تحديد العبارة الثالية في هذا التمهيد وهو **الجهاز الأمني**:

فقد يسبق الى الأذهان ان المراد به استخدام الأجهزة العصرية التي يستعملها رجال الأمن في البلدان المتقدمة للتوصل الى معرفة المجرمين والمهرّبين والحصول على كل المعلومات التي تهم المحققين والمفتشين من رجال الأمن بكل يسر وسرعة، والكومبيوتر وغيره من الوسائل المتطورة، وبيت المراقبة والعمليات الأمنية، فهذا صحيح ولكن على أساس أن العنصر البشري هو الأساس في كل عمل أمني في الحفاظ على الأمن مهما تقدمت الوسائل وتطورت الأجهزة، لأن توفير المعاهد المتخصصة التي تكوِّن الاطارات والفنيين والخبراء الماهرين في مختلف جوانب الاختصاص التي اتسع نطاقها في العصر الحديث فأصبحت تشمل الأمن الغذائي والأمن الفكري والأمن العسكري، والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولم يعد الأمن منحصراً في معناه القديم الضيق وهو الجانب الجنائي بل صار مواكباً لمسيرة التنمية الشاملة التي يسعى اليها كل مجتمع ينشد الرقي والتقدم ويهتم بما يوفر السلامة من الكوارث الطبيعية، كالزلازل والفيضانات، والصناعية كتسرب الأشعة من المفاعلات النووية والغازات السامة من المصانع الكيميائية، كالتي حدثت في روسيا والهند، كما قال الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد رئيس المركز في بعض ندواته: (ان الذرة وان كانت لها نتائج ايجابية هامة في المجالات العلمية، الا أنها أضحت تمثل خطراً قائما من ناحية أخرى. وقد آن الأوان للمجتمعات العربية أن تبحث هذا الموضوع بكل جدية وموضوعية وان تبحث عن سبل الوقاية من تلوث المحيط الذي يتصل مباشرة بصحة الانسان وسلامته من كل ما يهدده من أخطار).

فالاهتمام يجب أن يتركز على الوقاية من الجريمة لا على مكافحتها، وعلى صد المجرم عن ارتكابها لا على ردعه بعد ارتكابها، وبالخصوص في الجرائم التي تهدد أمن المجتمع الدولي وتستدعي عملا سريعاً مجدياً لتوفير الاجراءات الوقائية مثل تهريب المخدرات وتدليس الجوازات.

ولا بد لرجل الأمن من ثقافة عامة تتصل بميدانه ومن تخصص جزئي في مجالات الأمن والجريمة، كما تفعل اليوم الدول المتقدمة حتى تنجح في أداء مهمته

تخصص رجل الأمن:

فمما ينبغي أن يشترك فيه رجال الأمن جميعاً من المعارف والخبرات أصول العلوم النفسية والاجتماعية التي يمكن تطبيقها عملياً والمهارة التي لا تكتسب الا بطول الخبرة والممارسة وسبل مقاومة الارهاب التي كاد يصبح سمة من سمات العصر، لتعدد صوره وتنوع أشكاله وكذلك العنف الذي يقترن به العمل الاجرامي في وحشية مفرطة لزعزعة الأمن وبث الفوضى داخل المجتمع، واحداث التفكك والخلل في العلاقات وكذلك طرق الكشف عن الجرائم الغامضة للوصول الى معرفة الرؤوس المدبرة والعوامل الدافعة لها، والأهداف المرادة منها، وحسن استعمال الأجهزة المتطورة في مجال منع الجريمة أو الكشف عن خيوطها بالمخابر، كمخبر البصمات واستخدام الكلاب البوليسية في الجمارك، للبحث عن المخدرات، وأجهزة أشعة ايكس التي تكشف عما في حقائب المسافرين لضمان سلامتهم وأمنهم، وسائر عمليات التدريب في

مجالات المعاينة والرقابة والتفتيش وما يتطلب ذلك من يقظة وانتباه لمعرفة القرائن الظاهرة والخفية التي تنير طريق البحث عن المجرمين وأوكارهم وعصاباتهم وحيلهم والتعقيب الخفي لأصحاب الشبهات وكل من لديهم ميل واستعداد للاجرام وأسلوب التعاون النزيه مع المواطنين لمقاومة أي أسلوب عدواني، حتى تتضافر جهودهم وتتكامل وتؤتي ثمارها المرجوة باعتبار أن هذا التعاون يفرضه مبدأ الحفاظ على الأمن الاجتماعي الذي هو مسئولية مشتركة بين الجميع.

ومن ناحية أخرى فان المعارف الأمنية تختلف بحسب مجالاته الواسعة والمتنوعة، فجرائم الحرابة والسطو والسرقة تختلف عن جرائم تهريب المخدرات وترويجها، وعن جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلي والخارجي، وعن جرائم التزوير والتزييف والتحيل، وعن جرائم القرصنة، وعن جرائم الانحرافات الفردية في المجتمع بكل أشكالها، وعن جرائم حوادث المرور. وجرائم الأحداث تختلف في دوافعها ونتائجها وطرق علاجها عن جرائم الكبار، كما أن الجرائم السياسية التي يقصد بها النيل من نظام الحكم القائم، وما يعرف بالخيانة العظمى تختلف عن الجرائم الأخرى، وجرائم البلاد المتقدمة صناعياً تختلف عن جرائم بلدان العالم الثالث.

فنحن نرى أن مشاكل الأمن تتفاقم وتزداد حدّتها وخطورتها في البلاد العربية وغيرها لأسباب داخلية، كالبطالة والمحسوبية والرشوة وانعدام العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والانحلال الخلقي والتفكك الأسري، والتخلف العلمي، والانفصام عن القيم الاسلامية، والمغالاة والتطرف وصراع الايديولوجيات المستوردة في الوطن الواحد، وما تولده مسيرة النمو والتطور والحضارة الحديثة من مشاكل وعدم احترام الحريات الأساسية للانسان.

وأما الأسباب الخارجية فمنشؤها في الغالب الاحتكاك المستمر بالعالم الخارجي، وتطور أجهزة الاعلام بالأقمار الصناعية وغيرها، وسرعة النقل والاتصال والسياحة، وما ينتج عن ذلك من عوامل التقليد والتأثر بالجوانب السلبية منها، وكذلك مؤامرات الأعداء على الأوطان والتفرقة بين أبنائها واشتعال نار الفتنة والحرب بين الأشقاء وغير ذلك مما يخل بالأمن الخاص والعام. لذا وجب التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهنا بكل موضوعية وحزم، وتحديث الأجهزة والتخصص العلمي والتدريبي في نطاق استراتيجية عربية شاملة لكل الميادين الأمنية في السياسة والاقتصاد، والاجتماع والثقافة، والاعلام والدفاع، ومقاومة الارهاب، والقرصنة وغير ذلك من القضايا الكبرى التي تستأثر باهتمام الأمة العربية، وتتطلب عملا عربياً مشتركاً، وتعاوناً متيناً، وخبرات دقيقة بتبادل المعلومات في عصر الاحلاف والتكتلات.

وللمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب دور طلائعي رائد وجهاز أمني متطور في هذا المجال لتنسيق العمل الأمني بين البلاد العربية وتكوين اطارات الأمن وأجهزته في جلّ الاختصاصات، وهو جدير بأن تقدم له الأقطار العربية قاطبة الدعم المادي والأدبي ليواصل رسالته الأمنية على أفضل الوجوه وأكملها؛ لأن في هذا المركز الكبير من المرافق والأجهزة، ولمسيّرية من النشاطات العلمية والنظرية والتطبيقية المختصة، والتدريبات الفنية الدقيقة في مختلف الاختصاصات ما يجعل مردوده عظيماً، والافادة من توظيف امكاناته واسعة النطاق، لكن الآلات والامكانات والمرافق، وان كان لها دور في انعاش الأمن وتنشيطه وتطوير عملياته ليست في الحقيقة الا أدوات صماء لا تعي ولا تؤدي دورها الاَّ بخبرة وحكمة من يديرها من قادة

الأمن ورجاله واطاراته الفنية، ومدى قدرتها على التغيير ورفع المستوى الأمني في جميع المستويات العلمية والفنية والعملية والتنظيمية والخلقية.

فالكفاءات العالية في هذا القطاع الحيوي الهام، وكذلك المبادرات الذكية لتحسين طرق الاعداد والتنفيذ والسمو الخلقي، وما يجب أن يتصف به العمل الأمني من حزم في كياسة، وعدل بحكمة واخلاص في تفان، وتصرف باتزان، ونشاط في فطنة، ومراقبة في يقظة؛ هو الهدف الذي نصبو جميعاً الى بلوغه

ثم ان البعد الأخلاقي لرجل الأمن أيا كانت مهنته ورتبته هو الذي يعكس على مرآة النظام القائم تلك الصفات الحميدة التي يتحلى بها، اذ هو يمثله في حماية القانون وتنفيذه؛ وهو حجر الزاوية في السلطتين التنفيذية والقضائية؛ وهو نموذج للحكم في البلاد.

أخلاق الجهاز الأمني:

فأخلاق الجهاز الأمني من شرطة وغيرها تتمثل في نقاط ثلاث، يمكن تصنيفها كما يلي:

١ ـ أخلاق عامة يشترك فيها الناس جميعاً ولا سيما المسئولون المؤتمنون وأذكر جملة منها على سبيل المثال لا الحصر، كالصبر والحلم وسعة الصدر والنزاهة والعفة واستقامة السلوك وحسن التعامل والايثار وحب العمل والتواضع والاستعداد للتضحية والفداء والأمانة والقناعة والصدق وتجنب الشبهات وكل ما يوقع في الاثم والخطيئة واستغلال السلطة أو سوء استعمالها في التشفي والانتقام والسيطرة والاستبداد وغير ذلك من المساوىء التي تحط

من قيمة المسئول في نظر الناس، ولا تجعل له عندهم مكاناً للثقة والاحترام.

٢ ـ أخلاق يجب ان يتصف بها مسئول الأمن خاصة في الوقاية من الجريمة ومقاومتها، ودعم الأمن واستقراره، ويمكن حصرها في المبادىء الآتيه:

١ ـ الالتزام بحماية الشرعية وسيادة القانون:

وفاء للدولة التي أئتمنته على هذه المسئولية العظمى، وخدمة للمجتمع الذي لا يمكن بناؤه وتنميته الاَّ في ظل الأمن والاستقرار.

والمؤسسات الأمنية هي المعنية بالحفاظ على الأمن العام، وتركيز دعائمه في البلاد وضمان سلامته من أي خطر يهده بحسب مواقع الاختصاص، وبحسب الأحوال السائدة، والعمل على توسيع مفهوم الأمن الذي لم يعد مقتصراً على مطاردة الجريمة وملاحقة المجرمين، بل اتسع ليشمل مجالات أخرى كثيرة كالاستجابة للظروف الأمنية المتوقعة بأقصى ما يمكن من السرعة وتقليص ما يفصل بين المواطن والشرطة من المسافة والزمن توفيراً لحماية المواطن من كل ما يهدد أمنه على أي وجه محتمل، كما اتسع مفهوم الأمن ليشمل الجانب الاجتماعي والانساني وذلك بتطبيق القيم الأخلاقية، لانضباط السلوك العام في المؤسسة والشارع والمجتمع، الكبير ودعم مبدأ العمل بقواعد الشرعية القانونية الموكولة الى السلطة التنفيذية في الدولة، وفي مقدمتها اجهزة الشرطة.

فالشرطة العصرية تقوم بهذا الدور الذي يهدف الى التوفيق بين السلوك والقيم، بين عالم الواقع والمثال، بين حرية الفرد والتقاليد

الاجتماعية المحترمة وعليها حفظ المجتمع وحمايته من أي نشاز أو تحدّ أو تجاوز أو نزق، حتى لا تفتح فيه ثغرات تهدد سلامته من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تمزق تماسكه، وتستهدف قيمه الدينية الخلقية ومن هذه الظواهر ما هو حادّ وخطير[1]

فقد رأينا من استهتار بعض السائحين رجالا ونساء بالتقاليد الاجتماعية المحترمة لدى كل شعوب الدنيا في البلد الذي يزورونه، ما لا يسمحون به لأنفسهم في أوطانهم ويشمل هذا المنع الأمني كل مظهر مشين يعبر عن استخفاف صاحبه بالقيم الأخلاقية وبالعادات المرعية التي يتمسك بها المجتمع.

وعندما نتحدث هنا عن أعوان الأمن فانما نتحدث بالاصالة عن قيادتها الرشيدة التي تحرس مسيرة الأمة بكل أمانة واقتدار، وترعاها بعين ساهرة لا تغفو عن الرقابة والتوجيه والعمل على تعديل أي سلوك ينذر بوقوع جريمة في المستقبل، وذلك بالتصدي لأسبابها وهي في المهد، وحسن تقدير الاحتمالات والمواقف التي من شأنها أن تعكر صفو الأمن والنظام بما ينتهك حرمة المجتمع المحافظ والمتطور ومعالجتها بحكمة وذكاء. لأن الرأي العام كثيراً ما يشعر بالحاجة الى المتطلبات التربوية المدنية التي تساعد على إرساء قواعد الأمن الاجتماعي بما يوفر للمواطنين أسباب الطمأنينة في حياتهم اليومية وفي علاقاتهم الانسانية، ويضمن لهم أسباب الرقي ونمو شخصياتهم وتكاملها في وئام مع محيطهم. ومن هنا ندرك مدى ارتباط الأمن الاجتماعي بالتربية المدنية اذ يعرف بها كل ما له وما عليه؛ ولا

---

١ ـ أنظر: مجلة «الأمن والحياة» العدد ٤٢. السنة الرابعة. حديث الفريق الركن عبدالهادي المجالي. ص: ١٢

يتعرض أحد من أفراد المجتمع الى اعتداء مادي أو أدبي من أفراد أو فئات شذوا وتنطعوا فعاثوا وعبثوا ونالوا من حقوق الآخرين.

والتكيف مع مقتضيات القانون والعرف والتقاليد المرعية في المجتمع يحتاج الى توعية متواصلة وارشاد مستمر في اطار التربية الاسلامية التي تحقق الأمن بمفهومه الواسع عن طريق حفظ الكليات الخمس التي هي عماد الأمن العام، والمتمثلة في حفظ العقيدة والعقل والعرض والمال والحياة.

واذا استقر الايمان في القلوب شاع الأمن في المجتمع وصار لكل فرد من أفراده رقيب من نفسه عليه في سلوكه ومواقفه وتصرفاته، حتى يتكون المناخ الأمني الذي تواصل فيه التنمية الشاملة مسيرتها وتحقق أهدافها، وذلك للصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية.

والشريعة الاسلامية إذا سادت بأخلاقيتها وعقيدتها وعباداتها ومعاملاتها تتضاءل الجرائم، وتتقلص المآثم، وتخف الأعباء المالية الثقيلة التي تنفق على أجهزة الأمن لتوفر في خدمة التنمية ووسائل التقدم العلمي والرقي الاجتماعي والنهوض الاقتصادي. وأكثر مما تعانيه اليوم جلّ الأقطار العربية والاسلامية من تفاقم الجرائم وارتفاع نسبة الاجرام والمجرمين هو نتيجة لما تعانيه، ولا سيما شبابها من فراغ روحي رهيب وافتقارها الى الوازع الديني وبُعدها عن منهج الله القويم، فتردت الأوضاع وحلت الكوارث وانتشرت الأمراض، وأصيب أمنها بعنف الناقمين وفجور العابثين ومكر المنحرفين، ولم يبق للتربية المدنية التي ترافق تقدم المواطن ورقيه من أثر في النفس وفي المجتمع. وأصبح الدور الكبير في الأمن موكولا لحُماته وحدهم بمقتضى التزامهم بحمايته وحماية الشرعية قانونيةً كانت أم

اجتماعية عرفية فالنشاز عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد وينمو وينتفع منها بحق نشأته فيها وانتمائه اليها لا يسمح به للمارقين عنها ولا يترك لهم حماة الأمن اي فرصة للنشاز أو المروق أو التنكر لمجتمعهم في تقاليده وفي عقيدته وفي المبادىء التي يؤمن بها. فدور الجهاز الأمني هنا الاَّ يسمح لأحد من أبنائه بالخروج عنه والثورة عليه باسم التجديد والحرية والتطور، أو بمناهضته بتهمة الرجعية والتخلف والجمود كما نرى ذلك اليوم ـ مع الأسف ـ في بعض البلاد العربية

ان علماء التربية لا يفصلون التربية المدنية عن التربية في مفهومها العام اذ بالتربية المدنية والخلقية يكتسب الانسان أنبل الصفات التي تجعله كائناً اجتماعيا سوياً يقوم بواجباته نحو غيره، ويتعاون معه ويتعاطف. فكم من شاب في عنفوانه وفتوته يمنعه دينه ومروءته من الاستجابة للشهوة المحرمة رغم فتنة المغريات التي يعيش في تيارها وخضمّها.

وكم من فقير معدم تمنعه تربيته من أن يمد يده لمال الغير فيأخذه بغير حقه رغم شدة حاجته. وقد استطاعت المجتمعات الاسلامية في عصور ازدهار الاسلام ان تحل جميع مشكلاتها بحيث أصبحت أو كادت أن تكون المدينة الفاضلة بفضل ايجابيات الاسلام في كل ميادين الحياة ولا سيما الميدان الأمني الذي كان يستأثر بعناية القادة المسلمين في مختلف العصور.

الأخلاق المطلوبة في جهاز الأمن:

وانا لنجد في كتب السياسة الشرعية والقضاء والحسبة والتاريخ وفي غيرها من المصادر ما يبين أهمية خطة الشرطة والصفات الخلقية

التي كان يقع اختيار صاحب الشرطة على أساسها وعلاقته بالقضاء وبديوان المظالم وبالحسبة وبأصحاب الخراج وصاحب المدينة، ومشاهير أصحاب الشرطة من الصحابة والتابعين والقراء والمفسرين والمحدثين والفقهاء ومن نال منهم القيادة أو الولاية أو الوزارة. وكذلك أعوان صاحب الشرطة ومجالات عملهم ودوريات الشرطة وأجهزتها والشروط التي تميزهم والأخلاق التي يجب أن يتصفوا بها والتي ترتبط بعوامل النجاح في مهماتهم.

وأذكر على سبيل المثال نماذج من ذلك:

ـ بعث مروان بن محمد الخليفة الأموي الى بعض من ولّاه برسالة حدد له في جزء منها الصفات التي يجب ان يختار على أساسها صاحب الشرطة جاء فيها:

«ولِّ شرطتك أوثق قوادك عندك وأظهرهم نصيحة لك، وأنفذهم بصيرة في طاعتك وأقواهم شكيمة وأمضاهم عزيمة وأصدقهم عفافاً، وأكفاهم أمانة وأصحهم ضميراً، وأرضاهم في العامة ديناً، وأحمدهم عند الجماعة خلقاً، وأعطفهم على كافتهم رحمة، وأحسنهم لهم نظراً وأشدهم في دين الله وحقه صلابة؛ ذا رأي وتجربة وحزم في المكيدة، له نباهة في الذكر، وصيت في الولاية، معروف البيت مشهور الحسب»[1].

كان أبو الحسين الكاتب يشترط في أصحاب الشرطة أن يكونوا عدولا في أنفسهم عالمين بما توجبه مراتب عملهم غير متعدين لرسوم

---

١ القلقشندي. صبح الأعشى. القاهرة. ١٠/٢١٥

أحكامهم، يرحمون المظلوم ويشتدون على الظالم، ويؤثرون الحق ولا يميلون مع الهوى ولا يشرهون على حطام الدنيا[1].

كما كانوا يشترطون في صاحب الشرطة بالاضافة الى مهارته في الكشف عن الجريمة والقبض على الجناة أن تكون له معرفة بأحوال الناس واطلاع على تصرفاتهم وسلوكهم وتعاهد في السر لأمورهم.

وفي الشمائل أن النبي (ﷺ) كان يسأل عما في الناس من المحاسن والمساوىء ليعامل كلا بمقتضى حاله ليدفع ظلم الظالمين، ويقوي الضعفاء ويسعفهم دون أن يقول عما فيهم حتى لا يكون غيبة، والسؤال هنا لا يقصد منه ذم أحد بما يعيبه، ولا يتجسس على أموره الباطنية التي يخفيها، وانما كان ذلك للأمور الظاهرة التي تناط الأحكام الشرعية والمصالح البشرية[2].

وقد نصح السبكي من يتولى البحث والتحقيق من الشرطة وغيرهم فقال: على الواحد منهم - إذا جهز في طلب أحد - السكون في الحركة، والرفق بمن يطلبه وحرام عليه أن يزعجه ويرعبه فان هو فعل فهلك أحد في الدار أو أجهضت حامل أو ارتجف أحد من الصبيان فهلك، فقد أوجب العلماء عليه القصاص.

وكان لعامل الشرطة بالاضافة الى سلطات اختصاصه في حفظ الأمن سلطة أخرى لا تقل عنه أهمية وتجعله أكثر صلة بالناس وعلاقة بهم في تعاملهم، وهي الحسبة التي هي خطة دينية نشأت مع نشأة الحكومة الاسلامية في عهد النبي (ﷺ) ومهمتها: الأمر بالمعروف

---

١ - أبو الحسن الكاتب. البرهان في وجوه البيان. بغداد ١٩٦٧ ص: ٣٦٩

٢ - عبدالرؤوف المناوي. شرح شمائل الترمذي. مصر ١٣١٧هـ. ٢/٢٠٤

والنهي عن المنكر والاشراف على نظام الأسواق ومراقبة المبيعات من المصنوعات وغيرها للتأكد من انعدام الغش والتدليس والتزييف، ومنع كل ما يخل بالشرائع والأخلاق والآداب[1]. وكان لصاحب الشرطة أعوان يختارهم ممن تتوفر فيهم الشروط التي يتطلبها عملهم من الخلق الكريم، والسلوك القويم، واستعمال ما يقتضيه الموقف من شدة أو لين مع سلامة الجسم والعقل والمزاج.

ويفيدنا تاريخ الشرطة في الاسلام أنه كلما حدث ما له انعكاسات على استقرار الأمن وراحة الناس، ازداد نشاطهم وتحركاتهم، ونظمت الدوريات التي كان رجالها يجوبون أنحاء المدينة من غروب الشمس الى طلوع الفجر؛ يتقدمهم حملة المشاعل في الليل ترويعا للصوص والعيارين وعشاق النهب والسلب قطعاً للفرص عليهم، وردآ لكيدهم، وتطمينا للناس. وكانت أكبر الدوريات وأروعها مظهراً تلك التي يرأسها صاحب الشرطة نفسه، وكانت تسمى «المواكب»[2].

السلبيات:

ومن السلبيات التي يجب على الجهاز الأمني توقيها والتي تنافي المبادىء الخلقية التي يجب التمسك بها عن ايمان واقتناع.

انتهاك حقوق الانسان:

وذلك باستعمال الوسائل التي تمثل اعتداءآ على كيانه المادي أو النفسي أو الأدبي، فلا يلقى القبض على متهم الاّ بظهور أدلة يبنى

---

١ ـ ابن القيم الجوزية. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية القاهرة ١٩٦١ ص: ٢٧٧

٢ ـ الجاحظ. البيان والتبيين القاهرة ١٩٤٨ ١٤٦/٣

عليها الاتهام، والشريعة الاسلامية تؤثر ان يفلت جانٍ من العقوبة، على أن يقع مساس بحرية بريء أو بكرامته

روي أن قوماً من الكلاعيين سرق لهم متاع فاتهموا اناساً أتوا بهم الى النعمان ابن بشير رضي الله عنه، فحبسهم ثم أخلى سبيلهم. فأتوا النعمان وقالوا له: أتخلي سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان؟ فقال النعمان: ان شئتم ضربتهم، فان خرج متاعكم فذاك والا أخذت من ظهوركم مثل ما أخذت من ظهورهم. قالوا: هذا حكمك! فقال: هذا حكم الله ورسوله ورفض الصحابي الجليل تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف، لأن عجز المدعين من المواطنين أو الشرطة عن اقامة البينة مانع من اثبات التهمة وادانة أي كان، ما دامت البراءة هي الأصل.

ويدخل في ذلك الايقاف التحفظي، بحيث لا يكون الاَّ اذا توافرت مبرراته وألا تطول مدته بدعوى جمع المعلومات ومزيد التحري. ومن الاعتداءات على كيان الانسان أدبياً ونفسياً أن يُحمل بالعنف على افشاء ما يحافظ على كتمانه من أموره الشخصية المحضة، وكذلك الأسئلة الايحائية التي توقع المتهم في شبكة الاتهام من حيث لا يشعر، وان كان في الحقيقة والواقع بريئاً، وكذلك الأسئلة المطولة التي تؤدي الى ارهاق المتهم لحد الاضطراب، فيقول ما ليس في صالحه من غير وعي كامل، في حين ان القاعدة المعروفة في القوانين الجنائية أن الشك يفسر دائماً لفائدة المتهم، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

فمن أخلاق رجل الشرطة ألا تقوده عواطفه في المحافظة على الأمن والنظام، فيتخذ بعض الاجراءات التي ترفضها الشريعة من

الوسائل العلمية الحديثة في طرق الاثبات، وتمنع استخدامها في نطاق الكشف عن الجريمة، لأن فيها اعتداء على الجانب النفسي في الانسان كالعقاقير المخدرة التي تفقد الانسان القدرة على التحكم في ارادته، وتجعله أكثر قابلية للايحاء والمصارحة بما يخفيه في حالة صحوه وشعوره، لأنها وسيلة غير مؤكدة علمياً للاثبات وكذلك التنويم المغناطيسي الذي يفتعل في الانسان حالة نوم غير طبيعي لتبقى ذاته اللاشعورية تحت سيطرة ذات خارجية هي ذات المنوم المغناطيسي، وكذلك استخدام جهاز كشف الكذب وهو جهاز يسجل التغييرات التي تطرأ على بعض الوظائف في جسم الانسان كضغط الدم والتنفس وضربات القلب وافراز العرق ونحو ذلك مما يكوِّن فيه انفعالا لاشعورياً ازاء بعض الأحداث أو الوقائع التي تثير في الشخص حساسية خاصة.

والشريعة الاسلامية تحظر لإقرار المتهم استخدام كل ما يسلب ارادة المتهم ويزيل عنها كل حرية وقدرة في الاختيار، لأن ذلك يدخل في باب الاكراه الملجىء كما حظرت كل وسائل التجسس على الأشخاص في غير الحرب، كتسجيل الأحاديث العادية التي تجري بين الناس ومراقبة المحادثات الهاتفية وكذلك تفتيش البيوت والمحلات الاَّ في الحالات التي ينص عليها القانون ولا سر التحريات أن تكون على حساب الحريات. وللشرطة المتخلقة بالأخلاق الاسلامية المتحضرة مندوحة عن مثل هذه الوسائل والطرق، باستخدام غيرها من الوسائل المشروعة حين تتجه شكوكها نحو بعض الأفراد في الجرائم سواء قبل وقوعها أو بعدها. لذا يجب ان

تتقيد بالاجراءات القانونية التي لا تنافي الأخلاق والتي تهدف الى حماية حرية الفرد من أي عدوان[1]

اخلاقية الجهاز الأمني بحسب الاختصاص:

ثم إنه بالاضافة الى الصفات الخلقية العامة التي ينبغي أن يتحلى بها جهاز الأمن الوطني في أي ميدان اختصاص، فان كثرة الميادين الأمنية وتشعبها في العصر الحديث لتفرض اخلاقاً معينة بحسب نوع الاختصاص. وترتبط هذه الأخلاق المطلوبة في التعامل لا مع الجمهور فحسب، بل مع مختلف الأجهزة الحكومية المعنية

آفة المخدرات:

وبالخصوص الحشيش والأفيون يتطلب من رجال مكافحتها مؤهلات خاصة يجب أن يعرفوها بكل دقة كالطرق التي يستخدمها المهربون بحراً وبراً وجواً، ومعرفة ما جدَّ من اتفاقيات دولية في التعاون على مقاومة المخدرات، وما صار يتدفق على المنطقة العربية من أوروبا وأمريكا اللاتينية، وما يواجهه رجال المكافحة على المستوى العالمي من مشاكل المطاردة المستمرة بمناطق الحدود، بحرية كانت أو برية طبقاً للاتفاقية الجديدة لقانون البحار، حتى ولو دخلت سفينة المهربين في البحر العالي الذي لا يخضع لسيادة أي دولة من الدول لأنه مفتوح للجميع، وكذلك معرفة مشكلة ما اصطلح على تسميته (بالتسليم المراقب) وهو شكل من أشكال التعاون، اذ تسمح به دولة بمرور المخدرات عبرها لكي تضبط في دولة أخرى كافة أفراد العصابة

١ آراء في الاعداد النموذجي لرجل الأمن. الحلقة العلمية الثالثة بحث العميد الدكتور زهير الزبيدي. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٤٠٨هـ.

الذين تولوا عملية التهريب، وخاصة الرؤوس المدبّرة وللممولين، ومشكلة انعدام قوانين عقابية موحدة في مكافحة المهرب أو التاجر أو المستهلك في البلاد العربية والبحوث الميدانية التي تفسر سبب تزايد الادمان على المخدرات للقضاء على أسبابها.

وهنا يتحتم التعاون بين المواطن والدولة، لأن المسئولية مشتركة في القضاء على هذه الآفة التي اذا انتشرت واستفحلت دمرت صحة المجتمع وأخلاقه وثروته عملا بقول تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾[1]

والخطر يكمن هنا في نقطتين يبتلي بهما الجهاز الأمني المختص بمدى إخلاصه في أداء الأمانة وسمو خلقه الذي يأبى عليه الطمع في المال الحرام، أو المناصب الرفيعة، وذلك لأنه لا شيء يدر أصحابه أرباحاً لا مثيل لها في أسرع وقت وبأيسر السبل ـ لو نجحوا ـ مثل هذه التجارة الخاسرة في الشريعة والقانون والأخلاق.

وقد رأينا في بعض البلاد العربية أن مهربي المخدرات ومروّجيها يحاولون أن يشركوا معهم في تلك الأرباح الخيالية الطائلة بعض كبار المسئولين الذين يختارونهم ويغرونهم سواء من الجهاز الأمني أو من غيره، حتى يستروا عليهم ويتيحوا لهم فرصاً أكثر لتنفيذ خطتهم

---

١ سورة المائدة. الآية: ٢

ونجاحهم فيها. فالتعاون مع هؤلاء المجرمين طمعاً في المال الوفير، أو بلوغ أسمى الرتب في الوظيفة الأمنية بالنسبة لبعض الأعوان الصغار الذي يغضون الطرف، ولا يبلغون ما يرون من مشاركة أحد المسئولين الكبار في هذه الأعمال الاجرامية، هو عندي من خيانة الأمانة التي حذرنا الله منها في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون﴾[1] بل هو من الخيانة العظمى للأمة والوطن.

فمن أمانة المسئولين عن هذا القطاع وأخلاقهم أن يجدّوا ويجتهدوا في البحث عن الوسائل الجديدة التي يبتكرها هؤلاء الأشرار الذين هم إخوان الشياطين باجرامهم في حق الانسانية، والذين تعتبر الشدة عليهم في الأحكام رحمة بالانسان.

فالتعاون الجمركي بين الدول ضرورة ملحة في حياتنا المعاصرة كالعناية بالشحن في المطارات والموانىء التي يجب أن يهتم بها الأمن العام، والعناية بالتفتيش في ضوء التقدم التكنولوجي والعلمي.

فتطوير الأجهزة الأمنية في بلادنا العربية والاسلامية عامل أساسي يحول دون دخول الممنوعات والمحرمات حفظاً لأمن المواطن ودرءاً للأخطار التي تهدد المجتمع.

---

١ ـ سورة الأنفال. الآية: ٢٧

وكذلك الشأن بالنسبة لمراقبة جوازات السفر فلابد أن تكون للقائمين مس رجال الأمن والجمارك بهذه المهمة العظيمة المزيد من اليقظة والتحري والانتباه والاخلاص للتعرف على ما هو مزوّر أو مدلس مس تلك الجوازات، وان تكون لهم كفاءات مرتفعة بما اكتسبوه من خبرات عملية عن طريق الدورات التدريبية.

وبقدر ما تكشف الأجهزة الأمنية عن أساليب المهربين والمدلسين تكون كفاءتهم في المهنة عالية، فان رفع المستوى الثقافي والخلقي والاجتماعي والفني لجهاز الأمن عامل أساسي في نجاحه

أما رفع المستوى الفني فيحصل بتدريب المسئولين كلٌّ في نطاق اختصاصه بأحدث النظم التقدمية في العالم المصنّع على التعامل مع الأجهزة الأمنية الحديثة والقدرة على استخدامها واستعمالها بدقة وإحكام من أجل الانتفاع بما وصلت اليه العلوم الحديثة في الميدان الأمني ومن بينها: الانجازات والتطورات التي تشهدها إدارة الجوازات، وذلك للدور التي تضطلع به في الكشف عن عمليات التزوير وما تنجم عنها من أحداث خطيرة تزعزع الأمن.

فكم من مجرم سياسي يتسرب الى بلد ما، بجواز سفر مدلّس ليقوم بجرائم التصفيات البدنية، أو يتسلل الى بلد آخر لتنفيذ خطة اجرامية، أو يقوم باعمال ارهابية، أو يتصل بعصابة سرية تعمل ضد أمس الدولة الداخلي أو الخارجي، أو نحو ذلك مما يهدد الأمن العام ويسيء في الوقت نفسه الى وطنه، فيشوه سمعته ويحط من مكانته، فأخلاقية المسئولين في الموانيء والمطارات على فحص الجوازات تتمثل أيضاً في شدة حرصهم على اتقان عملهم بما لا يدع مجالا للمجرمين السياسيين وغير السياسيين، لتنفيذ خططهم وبلوغ أغراضهم

الدنيئة، ولكن من الحكمة وحسن الخلق أن يميزوا في حصافة وحذق ذوي الشبهات من المسافرين عن غيرهم، حتى لا يسيئوا الظن بكل مسافر وتظهر آثار ذلك في تصرفاتهم معهم، فتترك في نفوسهم أسوأ الذكريات والانطباعات بما حصل لهم من استفزاز واثارة بدون مبرر، وقد قال النبي «ﷺ»: ابتسامتك في وجه أخيك صدقة

وقد نظم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في ١٤ ربيع الثاني ١٤٠٥هـ (الموافق ٥ يناير ١٩٨٥م) دورة تدريبية حول التزييف والتزوير، كانت تهدف الى تزويد الضباط العاملين في الجوازات بالمعلومات الحديثة المتقدمة الكفيلة بتحسين مستوى العاملين في هذا القطاع الأمني الهام، والأساليب التي يستخدمها المزورون في تزوير الوثائق والمستندات، وبالخصوص الوثائق الثبوتية ووثائق السفر والتعريف بأحدث المعدات الفنية لكشف عمليات التزييف والتزوير وتنمية قدراتهم على اتخاذ الاجراءات المناسبة لهذا الصنف من الجرائم التي انتشرت في العالم، وكذلك الالمام بخلفيات علم مقارنة الخطوط وحماية الوثائق والمستندات من التزييف الذي يعتبر اليوم من أخطر الجرائم أيضاً لما ينتج عنه من جرائم أخرى، واضاعة حقوق، أو كسب مغانم بوجه غير مشروع.

ومن المجالات الأمنية الأخرى التي لها جوانبها الخلقية المرتبطة بخصائصها الفنية في العمل والتنفيذ:

نظام المرور:

الذي أصبح في عالم اليوم من أهم المشاكل التي يجب التفكير في أنجع الحلول لها، سيما حوادثه التي تزهق الأرواح وتشل الطاقات عن العمل بما تحدثه في الانسان من سقوط مستمر وما تخلفه من مآس.

واحصائيات هذه الحوادث تزداد نسبتها سنة بعد أخرى وكأنها آثار حرب ساحقة. فقد أثبتت الاحصائيات أن حوادث السيارات تزهق في كل عام عشرات الآلاف من الأرواح عدا ما تخلفه من ذوي عاهات والعجز ويعدون بالملايين. والأخلاق التي تتطلبها مجابهة هذا المشكل الذي تواجهه المدن الكبرى في العام وضع الحلول العلمية له لحماية الانسان والممتلكات والحد من أخطار المرور وهي مشتركة بين المواطنين وأجهزة الأمن المختصة

ولتونس دور رائد في التوعية والتوجيه للحد من نسبة الحوادث، وقد انعقد الاجتماع الأول لمديري المرور العربي بتونس من ٢٧ الى ٢٩ يونيو ١٩٨٥م.

بالاضافة الى التوعية المرورية الميدانية والمعرضية التي تتوفر فيها وسائل الايضاح في تطبيق علاقات المرور بالنسبة للراكبين والراجلين. واستعمال حزام الأمان في السيارة، والتقيد بالقواعد الصحيحة، والتخفيض من السرعة في الأماكن التي يتحتم فيها ذلك واجراءات الانقاذ عند وقوع حادث. فهنالك مجالات أخرى تشترك فيها الأخلاق للتخفيف من حوادث المرور ومن أهمها:

تقوية شعور السائق بالمسئولية سواء بالنسبة الى شخصه عملا بقوله تعالى: ﴿**ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة**﴾[1] أم الى غيره من راكبي سيارته أو من المارة عملا بقوله: ﴿**خذوا حذركم**﴾[2] فالآية وان وردت في خصوص حالة القتال مع العدو، لكنها تعلمنا ان الأمر بأخذ الحذر ليس الا لتحقيق أسباب الأمن من العدو والانتصار

١ - سورة البقرة. الآية: ١٩٥

٢ - سورة النساء. الآية: ١٠٢

عليه. وفيه تعليم المسلمين أن يطلبوا المسببات من أسبابها. لأن الله اذا أراد أمراً هيأ أسبابه

ومن أسباب الوقاية من حوادث المرور بالنسبة الى السائقين الحذر من الانزلاق عندما يتساقط رذاذ من المطر ويصبح الطريق مغطى بقشرة رقيقة ملساء، ومن السرعة التي تفقد السائق القدرة على استخدام الكابح فجأة عند المفاجآت، ومن ضآلة الضوء الذي ينير الطريق ليلا، فتضعف الرؤية البعيدة المناسبة لسرعة السير، ومن شدة حرارة الطقس التي قد تتسبب في انفجار احدى العجلات.

فهذا الحذر من السائق واجب تفرضه الأخلاق. وانما أوجب الله الكفارة على القتل الخطأ، ويشمل حوادث المرور، لتكون زجراً، ولئلا يعطل حق الله في ذات القتيل باعتباره عبداً من عباده، ويرجى من نسله من يقوم بعبادة الله وطاعة دينه لذلك ألزم الله القاتل صيام شهرين متتابعين مع الدية ليتوب عليه فيما أخطأ، لأنه أخطأ في عظيم. وربما دخل في عمد الخطأ. ولو لم يشرع ذلك له لعاقبه على أسباب الخطأ التي ترجع الى تفريط الحذر والأخذ بالحزم والحيطة.

ويدخل في المسئولية الخلقية عدم تسامح الخبراء الذين يجرون على المترشحين للحصول على رخصة القيادة اختبارات نظرية وتطبيقية لا يجوز فيها التسامح فضلا عن الارتشاء فيما يهدد حياة الناس بالخطر

فرخصة القيادة التي يمنحها الخبير المؤتمن لمن لا يستحقها، هي كالسلاح الذي يعطى للمجنون، أو لمن لا يحسن استعماله. فربما يصاب به غيره من غير قصد. وأمن الطريق في مراقبة سلامة المرور موكول الى ضمائر شرطة المرور، كما أن أمنه في مراقبة الجسور

واصلاحها وحسن تصميم منعرجات الطريق بما يضمن السلامة من الخطر كل ذلك مما يدخل في مسئولية الدولة على أمن المواطن في هذا الميدان.

وهنالك مجالات أمنية أخرى لها خصائصها الفنية والخلقية معاً يضيق هذا البحث عن استيعابها ولأهل الذكر والاختصاص جولات علمية وفنية كبيرة فيها، ولكن الذي يجب أخذه بعين الاعتبار لأخلاقية الجهاز الأمني في مختلف الميادين الأمنية، هو التعرف على خصائص كل وجه من أوجهه الكثيرة والوسائل الموصلة الى تحقيقها، ثم على أسباب اختلاله وانحرافه في كل ميدان، وسبل التوقي من هذه الأسباب المخلة به في مجتمعاتنا وتوزعها على كل من الجمهور والدولة والجهاز الأمني مما يجعل الترابط أمراً محتوماً لا مناص منه ذلك ان من القضايا ما يكون فيها الاشتراك والتداخل واضحاً جلياً. ويعني ذلك أن الواجب الديني والوطني يحتم عليها ان تتعاون جميعاً على أساس من الثقة والاحترام المتبادل، لأن خطأ أي عنصر من هؤلاء العناصر الثلاثة قد يسيء الى الأمن، ولا يبريء ساحة العنصرين الآخرين أو احدهما من مسئولية ما حدث، ولو كانت بالنسبة اليهما ثانوية

ولعل من المفيد ان نزيد في توضيح هذه الحقيقة بالمثال: فالمواطن الذي يستهدف أخطر أنواع الغزو الفكري والمغريات التي تسلبه ارادته فينحرف ويتهافت على الجنس والكأس والمخدرات ولا سيما الأحداث والشباب ولم يكن له من نفسه واعظ ولا رقيب، يصبح عنصراً خطيراً على المجتمع، ويثقل مسئولية رجال الأمن لدرء أخطاره ومنع اجرامه.

فمَن المسئول عن تفاقم مثل هذه الانحرافات في ناشئينا منذ نعومة أظفارهم حتى ينشأوا ويشبوا على فعل الخير وخوف الله؟ أليس للنظام القائم دور كبير في بناء المدارس وتوجيه الاعلام وانشاء المؤسسات التربوية والاجتماعية واعداد مناهج التعليم ونشر المبادىء والقيم الاسلامية التي تهذب الأخلاق الفضيلة وتنفي العنف والتطرف والمغالاة وعدم المبالاة؟

ثم ان أجهزة الأمن التي لم يكن اختيارها موفقاً، ولا تكوينها سليماً، ولا توعيتها بمسئولياتها كافية قد تسيء الى المواطن بسوء تصرفها ومواقفها غير المسئولة، وجهلها وتخلفها، فتمس بحقوق الانسان التي لا يمكن لأي كان أن يتنازل عنها الاَّ اذا تنازل عن إنسانيته.

فمن شرطة المرور مثلا من يعمد الى ايقاف سيارة بدعوى أن السائق ارتكب مخالفة من مخالفات المرور، كالسرعة أو المجاوزة الممنوعة، فينهال عليه ثلباً وشتماً وتأنيباً، في حين أن دوره هنا ليس تأديبياً بل توجيهياً فعليه أن يبين للمخالف نوع المخالفة، ويطبق الاجراءات القانونية دون أن يتجاوز ذلك الى معاقبته، لأنه ليس من شأنه.

ومن واجب رجل الشرطة في أي ميدان أن يلتزم بآداب الحديث ويتجنب إثارة ما يؤذي المواطن في مشاعره أو معتقده، وما يوحي بالتعالي والتكبر، وليكن أكثر اصغاء وأقل كلاماً

فكل المظاهر السلبية لرجل الأمن كاساءة استعمال السلطة والظلم والتحيز والتعسف أو سوء المعاملة وتقديم المصالح الخاصة على المصلحة العامة، انما تتحمل مسئولياتها وتبعاتها أيضاً القيادة

الادارية الأمنية التي من مهامها ان تبعث اهتمام أعوانها بالعمل وحسن الأخلاق، وتدفع الى اتقان عملهم بالاخلاص والعمل والخبرة ورفع المعنويات، وتوفير الحوافز المعنوية والمادية، وغير ذلك مما يشجعهم على زيادة الانتاج والعطاء والبذل بنشاطهم وتفكيرهم ومهارتهم.

ويظهر تداخل المسئولية بين المواطن والأمن والحكم جلياً في انتشار بعض الجرائم الناجمة عن اهمال الجانب التربوي الذي يكوِّن الرأي العام المثقف الواعي، وانعدام العدل والعدالة الاجتماعية، ووجود العسف والظلم في غياب الشورى والديمقراطية، واستعمال أبشع وسائل التعذيب عند تقرير المتهمين، ولا سيما حين يتبين أن الاتهام باطل من أساسه وليس له ما يبرره من أدلة وقرائن أو مستندات يعتدّ بها القانون في الاثبات.

وفي مثل هذه الأحوال لا يستقر نظام، ولا يوقف اجرام، ولا يستتب أمن، فيصبح الوضع العام في البلاد متأزماً من كل جانب، ولا يمكن تحديد سبب الخلل في طرف واحد، لأن الدور والتسلسل يصير بهما ذلك الخلل كحلقة مفرغة لا يدري أين طرفاها كما يقال. ومن أهم ما ينبغي لجهاز الأمن أن يوفره لضمان نجاحه في أداء مهامه:

التعاون مع الجمهور والمؤسسات:

إذ أن طبيعة العمل الأمني شاقة وشاسعة تتطلب علاقة طيبة بين حفَظة الأمن وحماته وبين الجمهور والمؤسسات العامة.

فعلى الأمة العربية والاسلامية ان تنهج هذا المنهج، وأن تتخذ

المبادرات الصالحة لبناء هذه العلاقة على أسس متينة، لأن رجل الأمن هو من الشعب والى الشعب، وكذلك تكون السلطة القائمة في البلاد، فكلهم يتحملون ـ على اختلاف وتفاوت ـ مسئولية الحفاظ على الأمن ولا يجوز أن يبقى المواطن طرفاً ثانياً ودوره كدور المتفرج وكأن الأمر لا يعنيه، بل يجب أن تزول كل الحواجز التي من شأنها أن تفصل بينهما وتجعل كليهما ينظر الى الآخر نظرة الخصم الى خصمه. ولم لا يعتبر المواطن جهاز الأمن درعاً واقيا له من كل أذى وعدوان، أو واسطة خير بينه وبين السلطة لايصال همومه وآلامه وطموحاته وآماله اليها حتى تذلل كل الصعاب وتزول كل العقبات التي تعرقل مسيرة الأمة في بناء المستقبل الأفضل.

ولكن أنّى لهذه النظرة القديمة الموروثة أن تتحول اذا كانت المعوّقات الحائلة دون تحقيق هذا التعاطف والتعاون المنشود قائمة؟

إن من أكبر عوامل البقاء لهذه العقدة التي يجب أن تزول، سوء الظن من المواطن، والعسف من رجل الأمن. واذا كان التعسف في طلب الحق محظوراً في الشريعة الاسلامية، فحظره من باب أولى عند تنفيذ القانون وتطبيق الاجراءات. اذ من أسباب الجفاء نحو رجال الأمن اساءة بعضهم بالفعل أو القول او الاشارة الى من ارتكب مخالفة بسيطة عن حسن نية وتعنيفه دون اعتبار لشخصه ولنوع المخالفة، مما يدل على ضيق أفقه وعدم التمييز بين واجباته وبين حقوق الفرد، في حين انه مسئول عن احترامها وصيانتها كما هو مسئول عن النظام والأمن العام في الوقت نفسه.

فهنالك توازن لابد من اعتباره بين واجبات المواطنين وحقوقهم وبين واجبات الشرطة وحقوقهم، ولن يحصل هذا التوازن الا بالملاءمة عند التطبيق بين الحقوق والواجبات من الجانبين.

وهذا يتطلب توعية مستمرة للمواطن بحقوقه وواجباته وبحقوق الآخرين عليه وواجباتهم ازاءه، واعدادا نموذجياً لرجل الأمس في الآن نفسه باعتباره مثالا وصورة حية للنظام.

فقد يسيء الجاهل الشرس بحمايته إلى سمعة الدولة من حيث أراد الحرص على أداء واجبه والحزم في القيام به بطريقته الشخصية؛ وكل ذلك يمكن أن يتم في حصافة وكياسة وأدب، دون أي تجاوز من شأنه أن يترك أثراً سيئاً في نفس المواطن.

ولا ننسى أن ممّا يتردد بيننا في عصرنا ما تنعت به عبارة «نظام بوليسي» بعض الأنظمة الدكتاتورية وقد يقال ذلك باطلا بسبب تصرفات غير مسئولة من لدن بعض الأعوان بما يصدر عنهم من عسف وقهر، ومن استخفاف بحقوق المواطن وكرامته، واستعمال وسائل تعزيرية أو تأديبية غير مشروعة، أو فقد الضمانات الكفيلة باحترام حقوق الانسان، التي تفرضها العدالة والديمقراطية، لأن علامة الحكم الديمقراطي احترام الحريات الأساسية، ومنع تجاوزها إلّا لضرورة تفرضها مصلحة الوطن، أو أمن الجماعة، كاتخاذ اجراءات حاسمة ضد فرد مشبوه فيه أو متهم من ذوي السوابق في جريمة خطيرة؛ بحيث لا يجوز تقييد حرية الفرد بلا مبرر يوجب ذلك، ولا منحه حرية بلا حدود تنال من أمن المجتمع وقيمه المعتبرة.

ولعل من أهم عوامل الكراهية والقطيعة بين الشرطة والجمهور ما بقي في بعض النفوس من رواسب عهود الاستعمار البغضية التي كانت فيها الشرطة تمتهن كرامة الأحرار، وتسكت أصوات الداعين الى الحرية المطالبين بالحق المشروع، فلا تتواني عن استعمال كل

وسائل الكبت والقمع والتعذيب، وعندما استقلت هذه البلدان، وأصبح الحكم والسلطة بيدها لم يبق أي مبرر لاستمرار القطيعة والجفوة ما دامت أهدافهم واحدة، وهي استتباب الأمن وحماية مكاسب الأفراد والمؤسسات من أي عدوان داخلي أو خارجي، سيما وقد اتسع المفهوم الأمني في العصر الحديث، وكثرت مجالاته، وتنوعت مهماته، وصار أمن الفرد من أمن المجتمع، وأمن المجتمع من أمن الوطن، وأمن الوطن من أمن الأمة العربية والوطن العربي الكبير الذي يواجه تحديات تمس كل قطر عربي، ولا يمكن أن تقام على انفراد، بل بخطة استراتيجية عربية في الدفاع المشترك لصد أي عدوان يهدد مكاسب الأمة وأمنها وسيادتها.

ولن نكون قادرين على أن نخمد نيران هذه الفتن، ولا أن نتغلب على التحديات في قضايانا المصيرية الكبرى، ولا أن نضع حداً للحرب التي تستنزف قوانا المادية والمعنوية الاَّ بتنقية الأجواء العربية من كل الخلافات المفرقة لوحدة الكلمة، عملا بقوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾[2].

وقوله (ﷺ) في حجة الوداع «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام الى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا. وكحرمة شهركم هذا وانكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم .»

وهذا التعاون لا يتحقق الاَّ في ظل الوحدة والوئام. والارادة العربية هي القادرة وحدها على بلوغ هذا الهدف لتحصين الوطن

١ ـ سورة آل عمران. الآية: ١٠٣

٢ ـ سورة الأنفال. الآية: ٤٦.

العربي وتطويق المجرمين أينما حلوا وحيثما ارتحلوا، ومنع الجريمة، لأن المجرمين لا يعرفون وطناً.

كما ان التعاون الأمني الوطني بين المواطنين والشرطة لا يتم على النحو الذي نأمله وننشده الاّ بتنمية الثقة بينهم وازالة الأسباب التي أسهمت في تشويه صورة رجل الأمن لدى المواطن، واعتبار ان ربط الصلات الودية بينهم مما تمليه المصلحة الوطنية العليا في إزالة الحواجز والعوائق التي حالت دون تحسين العلاقة التي لم تصل بعد الى المستوى المأمول، ذلك ان التغطية الأمنية المطلوبة في جميع الميادين تكاد تكون اليوم مستحيلة بدون هذا التعاون التي يحتمه اتساع مجال العمل الأمني وتنوعه، وتعذر الاحاطة بما يجري في مكان آهل بالسكان، ما لم يكن فيه من المواطنين الواعين غيرة دينية ووطنية وشجاعة أدبية، ويقظة وحيوية، لينيروا سبيل الشرطة في البحث عمن ارتكب جريمة في حيهم، وتعريفهم بمن يتوقعون أنه المجرم من المنحرفين أو الدخلاء عليه من ذوي الشبهات والسوابق. فهم عيون ساهرة مع الشرطة على سلامة حيهم وأمنه

ومما يعزّز هذا التعاون ويوطد العلاقة وسائل الاعلام المختلفة بما تبرزه من جهود الشرطة في الكشف عن وكر عصابة ارهابية تروّع الآمنين بما تقترفه من جرائم السطو والحرابة والاغتصاب والسرقة وغيرها.

ولا يعزز هذه الرابطة مثل الأخلاق التي تجعل المواطن يتشرف بأن يسهم هو بدوره في جهود الشرطة الرامية الى ما يكفل سلامة مجتمعه وأمنه وما يلمسه منها بالفعل، وهي تؤدي واجباتها الأمنية

بصفة عفوية، لاستتباب الأمن واعانة الضعيف وحمايته، ومواساة المنكوب ومساعدته، واسداء شتى الخدمات الانسانية.

وكم من أعمال يقوم بها رجل الأمن فتبدو بسيطة، ولكنها عظيمة بما تتركه من أثر طيب في نفوس المواطن، كأن ينقذ مستجيراً مهدداً بالموت، أو يفك أسيراً أو اسيرة من قبضة فاجر قبل أن يتمكن من الاعتداء، أو ينجد جريحاً أو غريقاً بالاسعاف السريع، أو يأخذ بيد شيخ أو مريض أو كفيف في ازدحام حركة المرور فيقطع به الطريق ويوصله الى الرصيف، أو يرجع شيئاً ثميناً الى صاحبه الذي سرق منه، أو نحو ذلك من الأعمال الانسانية التي تدعم الصلات الأخوية وتغرس في النفوس حب الخير والفضيلة، وان بدت في ظاهرها صغيرة، لأنها مما يدخل في نشاطه وعمله اليومي لكن آثارها الباقية كبيرة في النفوس.

ومن عوامل ربط الصلة الودية بين المواطن ورجل الأمن انشاء النوادي الثقافية والأدبية للشرطة في المدن، والافساح للراغبين في الاشتراك في عضوية الأندية لتتوثق الصداقة بين المواطنين والعاملين في أجهزة الأمن.

ويجب أن تعمل كل الأقطار العربية والاسلامية على رفع هذه الحواجز، وازالة هذه العقدة الموروثة والمتمكنة لأسباب سلبية في الظاهر، اذ هي توحي بان رجل الشرطة:

- يمنع الناس أحياناً من فعل ما يريدون ويتدخل للحد من حرياتهم الشخصية.

- يدافع عن السلطة ويحميها ضد رجل الشارع.
- يعتقل الناس ويطاردهم ويستخدم أحياناً العنف والسلاح ضدهم.
- هو في الأغلب شخصية قاسية فظة لا تليں، ويصعب التفاهم معه باللين.
- يتصدى للمظاهرات بالهروات والقنابل المسيلة للدموع والرصاص أيضاً عند الاقتضاء.

أما الخدمات الجليلة التي يقوم بها والتضحيات النبيلة التي يقدمها في سبيل أمن الوطن والمواطن فرغم كثرتها وتنوعها تبقى مغمورة يجهلها الناس. ومن واجب الاعلام بمختلف طرقه أن يعرّف بها وليس ذلك من باب الدعاية أو الدفاع أو الرياء، بل لتعزيز الأمن العام وتشجيع الساهرين على حفظه واستقراره، فيبين للمواطنين من حين لآخر أن رجل الأمن هو الذي:

- يحافظ على أمنهم وراحتهم وسلامتهم، وقد يضحي بحياته وهو يؤدي رسالته الأمنية، فيقتله اللصوص والمهربون والمحاربون والمنحرفون وغيرهم من المجرمين الخطرين.
- يرعى النظام بالقانون، ويساعد على تنظيم الحياة في المجتمع، ويحمي المصلحة العامة، ويمنع الأشرار من الاضرار بها.
- ينظم حركة المرور ويسهل سيرها في الشارع، ويساعد على تجنب الحوادث، ويهبّ الى نجدة المواطن كلما طلب ذلك منه أو أصابه مكروه، وينقل المرضى المصابين الى المستشفى عند الضرورة.
- يرشد المواطن ويعينه ويدله على ما يسأل عنه أو يصعب عليه بلوغه[1]

---

١ - أنظر: مجلة الشرطة الأردنية. العدد ١٤١ سنة ١٤٠٦هـ.

ولتغيير هذه العقلية التي أصبحت ترى غير السلبيات في أجهزة الأمن، ولا ترى الايجابيات رغم وجودها يجب عليها أن تظهر للجمهور في صورتها المشرقة المشرفة من الأناقة والنظافة وحسن الخلق والرحمة والحيوية ولا تشتد وتقسو الاّ على المجرمين والخارجين عن الجماعة والنظام، حتى يكونوا دوماً محل تقدير ورعاية واحترام س السلطة والجمهور على السواء.

وعلى السلطة المعنيّة بهذا القطاع الهام في الدولة أن تحسن اختيار الأمناء الشرفاء، وتقوم بتوعيتهم أمنياً وخلقياً واجتماعياً، حتى يكونوا في المستوى المأمول.

المراجـــــــع

■ **الكتب:**

١ ـ آراء في الاعداد النموذجي لرجل الأمن. موضوعات الحلقة العلمية الثالثة. بحث العميد الدكتور زهير الجويعد الزبيدي. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض: ١٤٠٨هـ.

٢ ـ الاتجاه الأخلاقي في الاسلام. الدكتور مقداد يالجن. القاهرة. ١٩٧٣م.

٣ ـ البرهان في وجوه البيان. أبو الحسن الكاتب. بغداد ١٩٦٧م.

٤ ـ البيان والتبيين. أبو عمرو عثمان الجاحظ. القاهرة. ١٩٤٨م.

٥ ـ شرح شمائل الترمذي. عبدالرؤوف المناوي. القاهرة. ١٣١٧هـ.

٦ ـ صبح الأعشى. القلقشندي. القاهرة. بدون تاريخ.

٧ ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. ابن القيم الجوزية. القاهرة. ١٩٦١م.

■ **الدوريات:**

١ ـ مجلة «الأمن والحياة» أمن المجتمع العربي أمن متكامل. حديث الفريق الركن عبدالهادي المجالي. العدد ٤٢. السنة الرابعة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض: ١٤٠٦هـ.

٢ ـ مجلة «الشرطة الأردنية» العدد ١٤١ ١٤٠٦هـ.